

تقرير

يستمر الحديث في الجزائر عن صراع أجنحة يدور في قلب النظام الحاكم. يُختصر طرفاه بالرئاسة وبجهاز المخابرات. ومنذ انتخابات العام الماضي الرئاسية، زاد الحديث في الإعلام في هذا الشأن على خلفية خلافات قيل إنها دارت حول الاستحقاق نفسه



نجيب بلحيمر: ما يثار عن صراع هو مجرد وهم لشك الرأي العام (أرشيف)

الجزائر على إيقاع فرضية «صراع الأجنحة»

أويحيى يهدف إلى إنشاء تحالف رئاسي

الجزائر - آدم الصابري

ذكرت مصادر قيادية في حزب «التجمع الوطني الديمقراطي» وهو الحزب الشريك في الحكم في الجزائر، أن الأمين العام للحزب، أحمد أويحيى، كلف أعضاء من مكتبه بالإسراع في ضبط برنامج لقاءات سيعقدها خلال الأيام القليلة المقبلة مع مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في الساحة، استعداداً لإنشاء تحالف رئاسي يقود البلاد في المرحلة المقبلة. وأضافت المصادر نفسها في حديث إلى «الأخبار» أن أويحيى، وهو أيضاً مدير ديوان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، «فضل مباشرة سلسلة مشاوراته مع ممثلي الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية، بغرض تأسيس التحالف الرئاسي الجديد الداعم لبرنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، على شاكلة التحالف الثلاثي الذي كان يجمع سابقاً حزبه مع جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم (الإخوانية)، استعداداً للمرحلة المقبلة وأيضاً لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد على مختلف الأصعدة».

وفي المعارضة، يرى رئيس «حركة مجتمع السلم - حماس» (من التيار الإسلامي)، عبد الرزاق مقري، أن القرارات الأخيرة للرئيس بوتفليقة أثبتت أن هذا الصراع واقع وليس شائعة، وقال في حوار مع جريدة «الخبر» إن فرضية إقالة قائد جهاز المخابرات مطروحة وقد تقع «بشكل دراماتيكي أو بالتوافق بين الطرفين، وهناك احتمال أن لا تقع أصلاً». كما يرى حزب «التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية» في بياناته أن التعيينات في المؤسسة العسكرية تدرج في إطار «صراع العصب» وتهدف إلى إلهاء الرأي العام عن حقيقة أن الرئيس عاجز عن إدارة البلاد.

استفلاك سياسي

وعلى عكس ذلك، يرى الكاتب والمحلل السياسي نجيب بلحيمر أن «القرارات الأخيرة في المؤسسة العسكرية كانت

(نيسان/ أفريل 2014)، بعد الهجوم «التاريخي» الذي قاده الأمين العام لحزب «جبهة التحرير الوطني» الحاكم، عمار سعداني، وأحد شديدي الولاء للرئيس بوتفليقة، ضد قائد المخابرات الجنرال توفيق، واتهمه بالفشل في حماية الرئيس

هذ عامين تحديداً، تنتشر بقوة فرضية الصراع بين الأجنحة الحاكمة

محمد بوضياف من الاغتيال (عام 1992) وفي وقف هجمات إرهابية استهدفت أجانب في الجزائر ودعاه إلى الاستقالة من منصبه، وفهمت تلك التصريحات وقتها بأن الجنرال توفيق كان ضد ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة.

«الوقت ليس مناسباً»

يقول العقيد المتقاعد في جهاز المخابرات، محمد خلفاوي، إن «ما يجري حالياً هو عملية تفكيك لمديرية الاستعلام والأمن وإدخال مكوناته تحت قيادة أخرى»، مشيراً إلى أنه لو كانت إعادة هيكلة طبيعية للحد من سلطة المخابرات لتم ذلك باستحداث قوانين تنظم عملها، أما أن يتم تفكيكها نهائياً فالتواي من وراء ذلك لا يمكن أن تكون حسنة». ويوضح خلفاوي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الوقت ليس مناسباً لهذه القرارات التي تتم وفق منطق الإهانة، وذلك ما من شأنه المساس بمعنويات الجيش وخدمة مصلحة مافيا المال»، متسائلاً بأن «أبناء جهاز المخابرات الذين تكونوا وصرفت عليهم الملايين إذا أصبحوا دون عمل اليوم، كيف ستكون معنوياتهم؟».

وحول إمكانية إقالة قائد المخابرات، يقول خلفاوي إنه «لو استمرت هذه الوتيرة في التعديلات، فإن الجنرال توفيق سيجد نفسه مديراً لمخابرات لا أثر لها، وهذا ما يعد إهانة في حقه باعتباره مجاهداً وحارب الإرهاب، ولا يخدم بناء مؤسسات في الدولة لا تزول بزوال الرجال كما يدعي المسؤولون».

ويعتقد خلفاوي أن الشائعات المسوقة حول اختراق أمني بإقامة الرئيس في زلادة هي مجرد مناورة من محيط الرئيس لإيهام الرأي العام وتبرير إلحاق الأمن الرئاسي بالحرس الجمهوري بدل المخابرات.

فيها مقربون من الرئيس بالقضاء العسكري عوض جهاز المخابرات، وقرر الرئيس أيضاً سحب كل ضباط المخابرات من الوزارات والأجهزة الإدارية المدنية في الدولة.

وبذلك لم يبق تحت تصرف الفريق محمد مدين (الجنرال توفيق) وهو قائد المخابرات، سوى ثلاثة أجهزة كبرى هي «مكافحة التجسس» و«الاستخبارات الخارجية» و«كومندوس مكافحة الإرهاب»، والتي على الرغم من أهميتها إلا أنها تركز مهمات المخابرات في مسؤوليات محددة ومختصرة بعدما كانت تخظى في السابق بصلاحيات واسعة تتيح لها مراقبة كل ما يجري في قطاعات الدولة المدنية والعسكرية.

واللافت أن الرئيس بوتفليقة الذي يعاني من متاعب صحية جمة، قد رفع من وتيرة التعديلات في المؤسسة العسكرية خلال الفترة الأخيرة، بعدما شاع خبر عن اختراق أمني خطير وقع ليلة العيد (عيد الفطر) بالقرب من مقر إقامته في منطقة زلادة بالضاحية الغربية للعاصمة، وقد أقال الرئيس إثر ذلك مدير الأمن الرئاسي، الجنرال كحال مجذوب، وجعل جهازه تحت وصاية الحرس الجمهوري الذي عين له قائداً جديداً أيضاً، كما أقال الجنرال بن داود، مدير الأمن الداخلي، وأسند الجهاز لقيادة أركان الجيش.

صراع «العصب»

وتنتشر بقوة في الجزائر فرضية الصراع بين العصب (بمعنى الأجنحة) الحاكمة، ويرى أصحابها أن النظام الجزائري ليس على قلب رجل واحد، وفيه مراكز قوى مسيطرة. أهمها مؤسستا الرئاسة والمخابرات. تتصارع على كسب مزيد من النفوذ داخل النظام، وينطلقون من هذه الفرضية في تحليل كل سلوكيات النظام وتناقضاته.

وتعززت تلك الفرضية قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة

الجزائر - محمد العيد

يبدو أن الرئاسة الجزائرية تواصل تجريد جهاز المخابرات من صلاحيات واسعة كان يحوزها في مقابل منحها لقيادة أركان الجيش برئاسة أحد أخلص رجالات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الفريق أحمد قايد صالح. ويثير هذا المشهد جدلاً واسعاً في البلاد بين من يتهم الرئيس بمحاولة إضعاف جهاز المخابرات تمهيداً لإقالة قائده، الفريق محمد مدين (الجنرال توفيق)، المعروف بأنه أحد أقوى رجال النظام، وبين من يقلل من ذلك ويرى أن ما يحصل ليس إلا اتخاذ قرارات عادية تدرج في سياق تحديث المؤسسة العسكرية.

في آخر قرار للرئيس بوتفليقة، سحب من مديرية الاستعلام والأمن (المخابرات) الإشراف على «قوات التدخل السريع» المعروفة اختصاراً بـ«جي أي سي»، وهي فرقة من قوات النخبة المدربة على أعلى مستوى لمواجهة المجموعات الإرهابية، ما أضعف قوة جهاز المخابرات على الأرض، وجعل قيادة أركان الجيش تخظى بالإشراف الكامل على جل القوات المشكلة للمؤسسة العسكرية.

ولم يكن التعديل الأخير استثناءً، فقد سبقته جملة قرارات بدأ الرئيس بوتفليقة باتخاذها قبل سنتين (2013)، نصب كلها في نفس الاتجاه، أي أنها تسحب إدارة أجهزة عسكرية من جهاز المخابرات لتضعها تحت تصرف قيادة الأركان التي يشرف عليها الفريق قايد صالح - رجل ثقة الرئيس بوتفليقة في الجيش ونائبه على رأس وزارة الدفاع الوطني.

وفي هذا السياق، ألحقت إدارات مركزية في الجيش على غرار «أمن الجيش» و«دائرة الاتصالات» و«الأمن الرئاسي» بقيادة الأركان، كما تم إلحاق «مديرية الشرطة القضائية» التي حققت في السابق في كبرى قضايا الفساد التي تورط